



## تمويل القطاعات ذات الأولوية كحل لتمويل الاقتصاد التضامني الاجتماعي

### المراجع

بالقانون تحتاج مزيداً من التدقيق حيث تولت رئاسة الحكومة عرض مقترح تعديل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على كل الوزارات المعنية لدراسته<sup>[3]</sup>.

لم يتضمن بيان الوزارة أو التصريح الذي قام به وزير التشغيل والتكوين المهني أي معلومات أو تفاصيل حول القطاعات التي سيقع توجيه هذه التمويلات نحوها أو عن طبيعة هذه التمويلات.

مراجعة الإطار القانوني والعمل على تحسينه حجر أساس لتحقيق الأهداف التي بعث من أجلها هذا القانون لكن تبقى محدودية موارد الدولة عقبة أمام تحقيقها مما يستوجب من سلطة الاشراف ايجاد حلول مبتكرة على غرار ما يعرف بـ "تمويل القطاعات ذات الأولوية" الذي تعتمد عليه السلطات الهندية منذ الستينات.

هو قانون تم من خلاله سنّ لائحة للقطاعات ذات اولوية في التمويل وإلزام القطاع المصرفي بتمويل هذه القطاعات وفق نسب يحددها القانون. نجحت التجربة الهندية في النهوض بالقطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من حصة عادلة من التمويلات وإزالة هذا القانون ساري المفعول مع تحيين منتظم لقائمة القطاعات ذات الاولوية عبر البنك المركزي الهندي<sup>[4]</sup>.

اضفاء المزيد من الوضوح على قانون الاقتصاد الاجتماعي وسبل تمويله والقطاعات المعنية وطبيعة التمويلات سيفضي الى تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة حسب نص القانون في خلق مواطن الشغل ودفع النمو الاقتصادي لايجاد حلول مبتكرة على غرار التجربة الهندية سيعزز هذه النتائج وسيضمن تكافؤ الفرص بين مختلف المتدخلين الاقتصاديين.

تمت المصادقة على قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني منذ جوان 2020 حيث يمثل هذا القانون أول إطار تشريعي ينظم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس بما يطور مساهمته في خلق مواطن الشغل ودفع النمو الاقتصادي كما ينص عليه القانون ومن خلال السعي الى التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص حسب تعريف منظمة العمل الدولية.

المصادقة على القانون في حد ذاته لم يكن كافياً لتحقيق أهدافه بسبب تأخر اصدار الاوامر الترتيبية للقانون ووضعية المالية العمومية الصعبة التي تمنع الدولة من تخصيص اعتمادات تمويل للقطاع. تناولت لجنة الفلاحة والامن الغذائي في صلب في مجلس نواب الشعب هذا الموضوع في جلسة استماع لمحافظ البنك المركزي السيد مروان العباسي بتاريخ 04 مارس 2021 لبحث سبل تفعيل الفصل 15 من القانون الذي يتعلق بإحداث آليات تمويل خاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني للقطاع الفلاحي<sup>[1]</sup>.

مقاربة النواب في ذلك الحين للقطاع الفلاحي تختلف عن مقاربة البنك المركزي حيث سعى النواب الى ايجاد حلول في محاولة منهم لاستغلال قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني للنهوض بقطاع الفلاحة بصفته قادراً على تحقيق الامن الغذائي أولاً وقيمة اقتصادية مضافة ثانياً والمساهمة في خلق مواطن شغل جديدة ثالثاً. اما البنك المركزي فركز على تشعب العقبات خاصة منها القانونية على غرار احداث بنوك تعاضدية التي نص عليها الفصل 15 من القانون.

يعود النقاش حول قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني وسبل تمويله للواجهة بعد سنة مع نشر وزارة التشغيل والتكوين المهني لبيان تفيد فيه بتخصيص حكومة السيدة تجلاء بودن اعتمادات بقيمة 30 مليون دينار لتمويل الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مدى ثلاثة سنوات ابتداء من السنة الحالية 2022<sup>[2]</sup>. كما صرح وزير التشغيل والتكوين المهني السيد نصرالدين النصيبي أن مشاريع النصوص التطبيقية الخاصة

1 تمويل القطاع الفلاحي: حظرت الأطر التشريعية وغابت آليات التطبيق | المرصد التونسي للاقتصاد (economie-tunisie.org)

2 L'économie sociale et solidaire va bénéficier d'un financement de 30 MDT, assure Nsibi | Webmanagercenter

3 وزير التشغيل: الحكومة خصّصت 30 مليون دينار للاقتصاد التضامني والاجتماعي (shemsfm.net)

4 Reserve Bank of India - Master Directions (rbi.org.in)